ب ـ الاراضي التي أقيمت عليها مستوطنات، تدخل ضمن نطاق المناطق الامنية وهي أراضي دولة، حتى ولو كانت أملاكاً خاصة.

ج ـ المناطق الامنية دائمة وليست مؤقتة، وهي تؤخذ في عين الاعتبار لدى اجراء أية تسوية نهائية حول مستقبل وضع الارض المحتلة.

د ـ تعرض اسرائيل في المفاوضات خارطة تحدّد المواقع الامنية الدائمة.

٤ ـ السكان: يتعامل الحكم الذاتي، من وجهة النظر الاسرائيلية، مع السكان باعتبارهم أغلبية فلسطينية وأقلية اسرائيلية. والاغلبية الفلسطينية لا توجد أية روابط تربط بين تجمعاتها. ويفضل الاسرائيليون ان يستفيدوا من المستوطنات الاسرائيلية لضرب التواصل الاقليمي بين التجمعات السكانية الفلسطينية، وتحويلها الى كانتونات منفصلة(١٤).

فلسفة الحكم الذاتي وأهدافه

بعد التوقيع على معاهدة السلام مع مصر في آذار (مارس) العام ١٩٧٩، قال بيغن معلّقاً على مشروع الحكم الذاتي الوارد في اتفاقيتي كامب ديفيد: «نحن الذين ابتكرنا فكرة الادارة الذاتية باقتناع كامل، فهي فكرة يهودية وصهيونية رائعة ونحن نريد تحقيقها»(١٥). وبالطبع، لا علاقة للحكم الذاتي، من وجهة النظر الاسرائيلية، بالمفاهيم والمناقشات التي دارت حول الحكم الذاتي في أروقة الامم المتحدة ولجانها المتخصصة، حيث كان الاتجاه الرئيس الذي تدور فيه هذه المناقشات هو تصفية عهد الاستعمار. ولهذا السبب ترفض اسرائيل التفاوض تحت مظلة الامم المتحدة بصدد مسألة الحكم الذاتي، لأن المشروع الاسرائيلي يتجاهل، تماماً، المادة ٧٣ من الفصل الحادي عشر من ميثاق الامم المتحدة، وهو يهدف الى تكريس الاحتلال، وانكار هوية الفلسطينيين كشعب يناضل في سبيل حقوقه الوطنية ومن ضمنها حق تقرير المصير. وكشفت اسرائيل عن هدفها هذا في أكثر من نص مكتوب، ونذكر واحداً منها، على سبيل المثال لا الحصر، تلك الوثيقة التي قدمتها في آذار (مارس) ١٩٨٢، في أثناء مفاوضات الحكم الذاتي مع مصر. وكانت الوثيقة متخلفة كثيراً عمّا ورد في اتفاقية الاطار، وحصرت مهمة الحكم الذاتي على الشكل التالي: «احداث تغييرات في واقع حياة العرب الفلسطينيين في المناطق... وهذا ينطبق، فقط، على السكان وليس على الارض والاقليم... وتنحصر الصلاحيات في مجالات: الزراعة، التعليم، التجارة، السياحة، العمل، الشؤون الدينية... والحؤول دون تبلور بنية تحتية وفوقية لدولة فلسطينية»(١٦).

ويمكننا القول، دون مبالغة، ان فلسفة المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي تقوم على تحويل الحكم الذاتي، أو الادارة الذاتية كما تصرّ اسرائيل على تسميتها، الى وسيلة لاعادة انتاج السيطرة الاسرائيلية بعد التخلّص من الجوانب الأكثر ازعاجاً في الوضع الحالي، أي في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وذلك للأسباب التالية:

أولاً: من الناحية القانونية: بشكل عام، صلاحيات الحكم الذاتي أقل من صلاحيات المقاطعة في النظام الفدرالي، لأن المقاطعة قد تكون شخصاً من أشخاص القانون العام وتمتلك الأهلية القانونية لذلك، أمّا الحكم الذاتي، أو الادارة الذاتية، التي تطرحها اسرائيل، فهي تعطيها سلطة الدولة المهيمنة بعد ان كانت الدولة التي تحتل الارض(١٧). وثمة مسألة غاية في الاهمية، وهي معروفة جيداً في الفقه السياسي والقانون الدولي، وهي ان سحب أو الغاء نظام الحكم الذاتي من صلاحيات